مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 578- 595

دراسة قياسية لإمكانية توحيد العملة في كل من الجزائر، تونس والمغرب

A standard study of the possibility of currency unification in Algeria, Tunisia and Morocco

بن شلاط مصطفى*[1]، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، benchellate@yahoo.fr

الوالي فاطمة[2]، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، loualifatima3@yahoo.com

بحوصي مجوب[3]، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، bahoussi8191@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/08 **تاريخ قبول المقال:** 2022/04/05 **تاريخ نشر المقال:** 2022/06/06

الملخص:

أصبح التكامل الاقتصادي بين الجزائر، تونس و المغرب ضرورة في وقت تزيد فيه باقي التكتلات في وحدتها واندماجها، و يشمل هذا التكامل توحيد العملة و الذي ينتج عليها العديد من المزايا، فطرحها يزيد من شفافية الأسعار ويقلل تكلفة إجراء الصفقات الناتجة عن تعدد أسعار الصرف و مخاطر سعر الصرف بين عملات هذه الدول التي قد تقيد حركتي التجارة والاستثمار، كما أن طرح العملة الموحدة يزيد حجم الاستثمار عن طريق تخفيض تكاليف التحويل بين العملات، تهدف هذه الدراسة للبحث في إمكانية توحيد العملة بين الجزائر، تونس والمغرب من خلال دراسة قياسية باستعمال بيانات بانل، ومن بين النتائج المتوصل إليها أن ضعف ومحدودية المبادلات التجارية البينية بين الدول المغاربية أدى إلى عدم إمكانية توحيد العملة .

الكلمات المفتاحية: توحيد العملة، تكامل اقتصادي، سياسة الصرف، بيانات بانل.

Abstract: Economic integration between Algeria, Tunisia and Morocco has become a necessity at a time when the rest of the blocs are increasing their unity and integration, and this integration includes the unification of the currency, which results in many advantages. The exchange rate between the currencies of these countries that may restrict trade and investment movements, and the introduction of the single currency increases the volume of investment by reducing the costs of conversion between currencies. This study aims to examine the possibility of unifying the currency between Algeria, Tunisia and Morocco through a standard study using panel data And among the results reached is that the weakness and limited intra-regional trade exchanges between the Maghreb countries led to the impossibility of unifying the currency.

Key words: Currency Consolidation, Economic Integration, Exchange Policy, Panel Data.

* د. بنشلاط مصطفى

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 578- 595

المقدمة:

ورثت كل من الجزائر، تونس و المغرب عقب استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين من المستعمر قاعدة اقتصادية لم تكن لتلبي طموحات شعوب هذه البلدان بسبب ما لحق بها من دمار جراء حروب التحرير، من هذا المنطلق أضحى من الضروري أن تعمل هذه الدول على إيجاد موقع لها وسط اقتصاديات العالم، وأصبح لزاما عليها الأخذ بعين الاعتبار كل المستجدات العالمية والتفاعل معها بكل حيثياتها الايجابية منها والسلبية، الأمر الذي أصبح بمثابة الرهان الصعب والتحدي الكبير للنهوض باقتصادياتها من وحل التخلف وبناء قاعدة اقتصادية متطورة .

فالتكامل الاقتصادي بين الجزائر، تونس و المغرب أصبح ضرورة في وقت تزيد فيه باقي التكتلات في وحدتها واندماجها، حيث أصبحت التجمعات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الدولي الراهن تسيطر على 90 % من حجم التجارة العالمية التي تتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد.

و تشتمل العملة الموحدة على الكثير من المزايا، فطرحها يزيد من شفافية الأسعار ويقلل تكلفة إجراء الصفقات الناتجة عن تعدد أسعار الصرف و مخاطر سعر الصرف بين عملات الدول الأعضاء التي قد تقيد حركتي التجارة والاستثمار، كما أن طرح العملة الموحدة يزيد حجم الاستثمار عن طريق تخفيض تكاليف التحويل بين العملات، وثبات سعر الصرف، وتوسيع أسواق العملة، وتخفيف المضاربات عليها، و توسع قاعدة التنافس وتنمي فعالية الأعمال وتزايد خيارات المستهلكين وأصحاب الأعمال وتحسن التجارة و الإنتاج والنمو وهي بذلك تخلق وظائف جديدة في اقتصاد الدول الأعضاء.

- **الإشكاليـة :**

"ما مدى إمكانية توحيد العملة للجزائر و تونس و المغرب ؟ "

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة الدور الذي تلعبه سياسة الصرف في مجال التكامل النقدي و توحيد العملة هذا من جهة، و من جهة أخرى تسليط الضوء على محاولات و جهود التكامل الاقتصادي المغاربي و آفاقه .

- **أهداف الدراسة:**

- تسليط الضوء على واقع و سياسة الصرف في الجزائر و تونس و المغرب.
- الإلمام بمفهوم التكامل الاقتصادي من خلال تعريفه، مراحله ومقوماته.
- إبراز الخصائص والإمكانيات المتاحة للدول المغاربية من أجل توحيد عملتها .

- **هياكلالدراسة** : قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى جزئين :
- التكامل الإقليمي بين الجزائر، تونس و المغرب.
- دراسة قياسية لإمكانية توحيد العملة بين الجزائر، تونس و المغرب .

المبحث الأول : التكامل الإقليمي بين الجزائر، تونس والمغرب .

أصبح التكامل الإقليمي بين الجزائر، تونس والمغرب يفرض نفسه كبديل حتمي وحقيقة تاريخية لمواجهة التحديات الخارجية، خاصة بعد إنشاء اتحاد المغرب العربي (UMA) بمدينة مراكش – المغرب في 17 فبراير 1989، والذي تقع على عاتقه جملة من التحديات والرهانات التي يجب أن يأخذ بها حتى يضمن بقائه واندماجه في الاقتصاد العالمي وفي النظام العالمي للتجارة، وعدم تهميشه في إطار قسمة العمل الدولية الجديدة ، قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، تطرقنا في الأول إلى الخلفية التاريخية لنشأة اتحاد المغرب العربي، أما الثاني تضمن ماهية التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنشأة اتحاد المغرب العربي :

لقد كانت ندوة طنجة بالمغرب أول بادرة تجمع من حولها اتفاق زعماء الدول المغربية الثلاث آنذاك : المغرب، الجزائر و تونس،لإرساء أسس البناء المغاربي، وهو الحلم الذي يراود لقرون أبناء هذه المنطقة وهي بادرة تزامنت مع أولى الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية، وهي معاهدة روما في 1957 والتي تعد الخطوة الأولى في طريق الاندماج .

يمكن ذكر ثلاث مراحل انتقلت فيها تجربة التعاون الاقتصادي: [1]

صيغة التعاون القطاعي على امتداد أربع سنوات من 1964 إلى 1968 ثم صيغة التعاون الشامل في إطار اتفاق مغاربي للتعاون الاقتصادي، وامتدت هذه المحاولة من 1968 إلى 1975، وانعقدت المفوضات فيها حول صيغتين لمشروع الاتفاق، ولم تفز احداهما بالقبول من جانب الوزراء وانتقلت التجربة ابتداء من 1975 إلى ما يقرب من التعاون القطاعي في صيغة مرسلة تتحدر إلى مستوى المشاريع داخل القطاع وتتوسع إلى ميادين الزراعة والصناعات التقليدية، وقد اصطحب ذلك في ندوة الجزائر عام 1975 مشروع إنشاء المؤسسات الصناعية المغاربية المشتركة في تمويلها وتأطيرها و في رواج إنتاجها، و في العاشر من يونيو 1988، بزرالدة في الجزائر العاصمة ، وبمناسبة انعقاد مؤتمر عربي للقمة التأم اجتماع

[1]– الفيلالي مصطفى، " المغرب العربي الكبير نداء المستقبل "، الطبعة الثالثة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص 25 .

لقادة المغرب العربي الكبير فكان مؤتمرا تمخض عنه تشكيل" لجنة سياسية مغاربية "وخمس لجان فرعية نتج عنها مهام التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب الكبير .

وقد أنهت اللجان الفرعية أشغالها في سبتمبر 1988:

- الشؤون الجمركية والمالية بالرباط (14- 16 سبتمبر) .
- اللجنة الاقتصادية بالجزائر –العاصمة (17-18 سبتمبر) .
- الشؤون التنظيمية والهيكلية بطرابلس (17-18 سبتمبر) .
- الثقافة والإعلام والتربية والتعليم بنواقشط (21-24 سبتمبر) .
- الشؤون الاجتماعية والبشرية والأمنية بتونس – العاصمة (23 -24سبتمبر).

لقد تم إبرام معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989 من طرف كل من : ليبيا تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، والتي تهدف إلى:

- تعزيز أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء وشعوبها .
- إجراء التقدم والازدهار من الشركات التي تتألف منها ودفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف .
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف المجالات .
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، رؤوس الأموال، السلع والخدمات .

وفي 23 جويلية 1990، بزرالدة الجزائرية التقى قادة الدول الخمسة في قمة خرجت بتبني إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي عبر ثلاث مراحل[2]، وهي موضحة في الجدول رقم 1 .

الجدول رقم (1): مراحل التكامل الاقليمي المغاربي.

المرحلة	الفترة	الهدف
الأولى	1962 – 1995	انشاء منطقة تبادل حر بالإعفاء من الحقوق الجمركية والالغاء التدريجي للحواجز الجمركية
الثانية	1996 – 1999	انشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة

[2]–بلعور سليمان ، " التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال،جامعة الجزائر،2008 / 2009، ص 70 .

الثالثة	ابتداء من 2000	تأسيس اتحاد اقتصادي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات.

بالإضافة إلى التوقيع على المعاهدة، اعتمدت قمة مراكش إعلانا رسميا بشأن إنشاء اتحاد المغرب العربي على خطى برنامج عمل الاتحاد الأوروبي، وقد عقدت ستة اجتماعات على التوالي في تونس في 21 – 23 يناير 1990، الجزائر 21 – 23 يوليو عام 1990،ليبيا في 10 – 11 مارس 1991، الدار البيضاء (المغرب) في 15 – 16 سبتمبر 1991، نواكشط (موريتانيا) 10 – 11 نوفمبر 1992، تونس في 02 –03 أبريل 1994[3].

لكن الاتحاد لم ينعقد منذ 1994، مع العلم أن هذا المجلس وحده يمتلك سلطة القرار، وبسبب تعذر تحديد موعد لعقد القمة المؤجلة إلى أجل غير مسمى [4]، ثمة إجماع على أن الجمود في الاتحاد المغاربي يعود أساسا إلى العلاقات الثنائية المتوترة بين دوله، والمتمثل في الخلاف الجزائري – المغربي على حل النزاع في الصحراء الغربية، فالجزائر تعتبر أن مصير المستعمرة السابقة من اختصاص الأمم المتحدة بوصفها " قضية تصفية استعمار "، والمغرب يتمسك بسيادته عليها كجزء لا يتجزأ من وحدته الترابية [5].

المطلب الثاني : ماهية التكامل الاقتصادي.

يعرف مصطلح " التكامل الاقتصادي لغويا " قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، أي الحالة التي تكون فيها المفردات المقصودة دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها، تتصرف كما لو كانت كيانا واحدا، أي كدولة واحدة، و يحدث ذلك عادة لدول ضمن إقليم جغرافي معين".[6]

[3]-ZenasniSoumia , " Les effets de l'intégration financière sur la croissance des économies du Maghreb dans un contexte de globalisation et de crises" , Thèse du doctorat en science économiques , Université Abou BekrBelkaid , Tlemcen, 2013 / 2014 , P 141 .

[4] – عدوكة لخضر، بن عبيزة دحو،" التكتلات الإقليمية والتنمية الاقتصادية – اتحاد المغرب العربي الواقع والتحديات في ظل الأزمات الحالية " الملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات "، بالمركز الجامعي بالوادي، يومي 26 و 27 فيفري2012، الوادي، الجزائر، ص 2.

[5] – المدني توفيق ، " اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية "، دمشق، مطبعة اتحاد الكتاب العرب،2006، ص 24 .

[6]– عبد القادر رزيق لمخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جديدة للإنتاج و التبادل، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009، ص 24.

و يعود أصل كلمة " التكامل " إلى اللغة اللاتينية، و هو مصطلح Integration أما الفعل اللاتيني للكلمة فهو Integr ، حيث ابتدأ استعمالها سنة 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي.[7]

أما من الجانب الاصطلاحي يعرف التكامل الاقتصادي على أنه:

- يعرفبيلا بالاسا Balassa التكامل الاقتصادي على أنه " عملية وحالة، حيث أن بوصفه عملية فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات المختلفة".[8]
- التكامل الاقتصادي : هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي[9] ".
- إلغاء للقيود على حركة السلع و الخدمات وعوامل الإنتاج مع إيجاد درجة من درجات التجانس في السياسة النقدية.[10]
- يعرف التكامل الاقتصادي بأنه " عملية التعاون الاقتصادي الشامل البادئة من مستوى معين من التدويل للقوى الإنتاجية والقائمة على التنمية المشتركة للقوى الإنتاجية في عدد من الدول التي تجمعها علاقات إنتاج متماثلة ومتطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية".
- أما " جونال ميردال" يرى التكامل الاقتصادي على أنه العملية الاجتماعية و الاقتصادية التي بموجبها تزال كل الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، و تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج، و ليس فقط على المستوى الدولي

---

[7]– حربي موسى عريقات "التكامل الاقتصادي العربي و تحديات ظاهرة العولمة "،بحوث اقتصادية عربية، العدد 20،2000، ص58.

[8] -Belabalassa ,the theory of economic integration ,RICHARD D , RWIN, INC,HOMEWOOD , ILLINOIS, 1961,p01

[9]– علي عبد الفتاح أبو شرار،"الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار النشر والتوزيع والطباعة،2007، ص 409.

[10]–عبد العزيز سمير محمد، " عالمية تجارة القرن 21 "، الجزء 2، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث،2006، ص 158 .

- كما يعرف على أنه جمع ما ليس موحد في إطار تباينة تقوم على التنسيق الطوعي و الإرادي بهدف توحيد أنماط معينة في السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص و مميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية[11].

انطلاقا من هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف مشترك لتكامل الاقتصادي:

" التكامل الاقتصادي هو عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة أمور التفرقة بين الدول المتكاملة و إلغاء القيود الجمركية و الكمية على التجارة الدولية فيما بينها و حرية انتقال عناصر الإنتاج، و كل هذا يؤدي بالدول المتكاملة اقتصاديا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف مع تنظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة ".

اولا :المفاهيم المرتبطة بالتكامل الاقتصادي .

1- مفهوم التعاون الاقتصادي:

إن علاقات التعاون تتضمن عادة العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين، وذلك من أجل الحصول على منفعة مشتركة، ولمدة زمنية محددة، على أساس المعاملة بالمثل والتكافؤ في الفرص، ومن أهم السمات الأساسية لعلاقات التعاون الاقتصادي، أن البلاد المتعاونة تحتفظ بخصائصها المتميزة، وهذه العمليات تشير إلى مجموعة الاجراءات، الاتفاقيات، الأنظمة والقوانين التي تطبقها الدول فيمابينها، أي أن التعاون الاقتصادي يؤدي إلى تخفيف وطأة القيود المعرقلة لحركة التجارة كالقيود الجمركية و غير الجمركية و القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال.[12]

2-مفهوم التكتل الاقتصادي :

يمكن تعريف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، جغرافيا، تاريخيا، ثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة،نجد تعظيم تلك المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم المصالح وزيادة

[11]- عبد الغني عماد، " التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة: أسباب التعثر و شروط الإنطلاق"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، العدد 40، فبراير 2015، ص 161-162.

[12]- أحمد الغندور، "الاندماج الاقتصادي العربي"،معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة،1970، ص 4.

التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثمة الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[13]

3- مفهوم الاندماج الاقتصادي :

يهدف الاندماج الاقتصادي بشكل عام إلى " خلق كيان اقتصادي جديد وإعادة ترتيب الهياكل الاقتصادية القائمة " في حين يهدف التكامل الاقتصادي إلى " دمج أجزاء في كل واحد "، ولهذا فإن الاندماج والتكامل يهدفان إلى تحقيق نفس الهدف وهو الوحدة الاقتصادية.[14]

ثانيا :دوافع التكامل الاقتصادي.

الشكل رقم (1): دوافع التكامل الاقتصادي

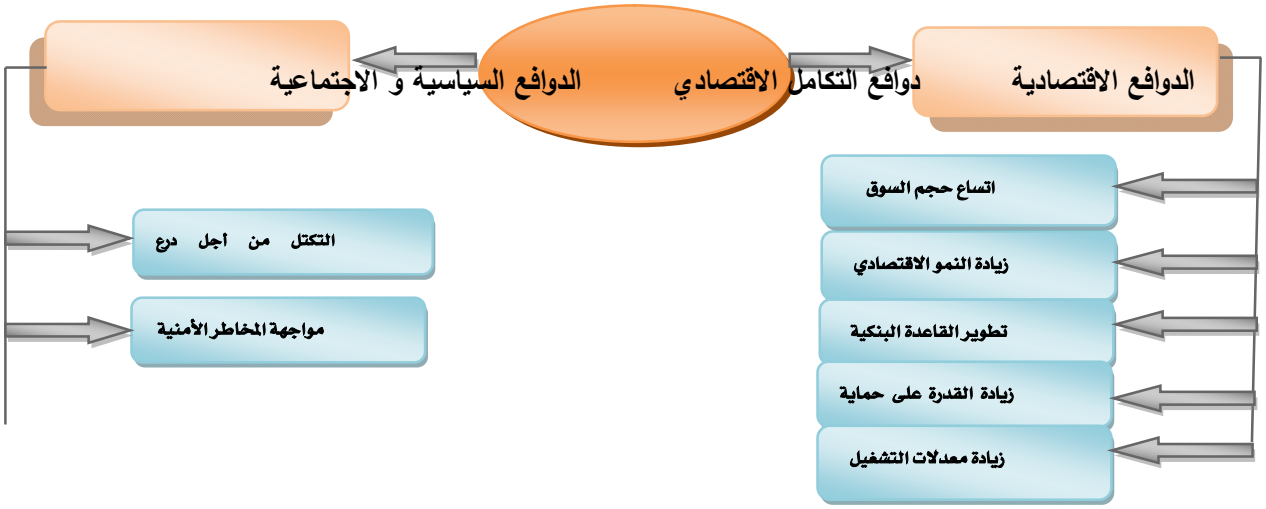

المصدر : من إعداد الباحثين.

المبحث الثاني : دراسة قياسية لإمكانية توحيد العملة بين الجزائر، تونس و المغرب.

تطرقنا في هذا المبحث إلى دراسة قياسية لإمكانية توحيد العملة بين الجزائر، تونس و المغرب باستعمال بيانات بانل، حيث عينة الدراسةتمثلت في: الجزائر، المغرب، تونس، وهي تمثل البعد المقطعي لبيانات بانل، أما فترة الدراسة فكانت محصورة بين 1990-2014، وهي تمثل البعد الزمني لبيانات بانل، حيث تضمنت الدراسة القياسية تبين أثر كثافة كل من الصادرات البينية، الواردات البينة، إجمالي التجارة

[13] -عبد المطلب عبد الحميد،"السوق العربية المشتركة -الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة "،مجوعة النيل العربية،الطبعة الأولى، 2003، ص 30.

[14] - نوفل أحمد سعيد، الظاهر أحمد جمال ، " الوطن العربي والتحديات المعاصرة "، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008،ص 57.

البينية على الناتج المحلي الإجمالي، و كان ذلك بهدف معرفة مدى كثافة و حرية تبادل عناصر الإنتاج بين الجزائر و المغرب و تونس كشرط أساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي ثم توحيد العملة بين هذه الدول الثلاثة.

قمنا بتقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، تطرقنا في الأول إلى أفاق توحيد العملة في دول المغرب العربي، اما الثاني فتطرقنا فيه إلى ماهية بيانات بانل، أما الثلاث فتضمن الدراسة القياسية

المطلب الأول: أفاق توحيد العملة في دول المغرب العربي: [15]

- في المرحلة الأولى يجب إنشاء بنك مركزي مغاربي و هو من يقوم بمهام المقاصة و التسوية بين المدفوعات الدولية بهدف تعزيز التجارة و حركة رؤوس الأموال و الأشخاص من دون استخدام العملة.
- من شأن التعاون النقدي أن يأخذ شكل اتفاقيات معارضة و المدفوعات الثنائية أو متعددة الأطراف مع هدف تحقيق قابلية التحويل يقتصر على دول المغرب العربي حيث يجب ألا توجد أي قيود على صرف العملات في المعاملات النقدية أو الرأسمالية.
- التكامل النقدي: و يتطلب نقل بعض الصلاحيات من السلطات الوطنية للمواءمة بين المغرب العربي و سياسات سعر الصرف، و هذا التقارب الاقتصادي والنقدي يفرض الشفافية في البيانات الإحصائية.
- إنشاء مركز للدراسات المغاربية: يقوم بتوجيه المجاميع الرئيسية ومسؤول عن التنبؤ في نماذج الاقتصاد القياسي و هذا ما يستوجب على دول الاتحاد المغاربي تحديث أدواتها الإحصائية و جعلها شفافة و موثوق بها.
- تحقيق اتحاد نقدي كامل : أي تحقيق هذا الاتحاد مع عملة موحدة و يتوقف ذلك على وضع سياسات التعاون متبادلة المنفعة و إنشاء منطقة اقتصادية بهدف تعزيز الإصلاحات الهيكلية و جذب الاستثمارات الأجنبية المنتجة، أي استقبال رؤوس الأموال الأجنبية من خلال التركيز على عوامل المدخلات التكنولوجية و معرفة كيفية خلق فرص العمل في مجالات إحلال الواردات و ذلك لإعادة التصدير.
- كما ينبغي للدول التي لديها وفرة في احتياطات العملات الأجنبية مثل الجزائر أن تضع أموالها في استثمارات منتجة في المنطقة و تكون طويلة الأجل، كما على الدول المغاربية أن تسعى إلى تعزيز تبادل السلع و الخدمات و رأس المال لتحقيق التكامل الاقتصادي و النقدي و تحقيق التقارب الاقتصادي.
- عملات دول المغرب العربي غير قابلة للتحويل و هذا ما يمنع الهروب المحتمل لرؤوس الأموال خارج المنطقة المغاربية، كما أن صعوبة الحصول على العملة الأجنبية تؤثر على الواردات، أما إذا كانت هناك

[15] – كميل الساري، ترجمة كامل المرعاش، "الاختلالات البنيوية و السياسات النقدية و المالية الدولية"، Edition Cabrera، ص 292-295.

عملة مشتركة بين دول الاتحاد المغاربي فان ذلك يسهل للفاعلين الاقتصاديين المغاربين من التصدير والاستيراد داخل المغرب العربي من دون استخدام العملات، و كذلك يمكن للمسافرين المغاربيين استخدام العملة المغاربة لتنقل بحرية داخل الأراضي المغاربة، كما يمكن تأسيس معهد نقدي مغاربي تعهد له مسؤولية التعامل مع التفويضات بين التدفقات النقدية في كل فترة و ذلك بتسجيل التعاملات سواء الدائنة أو المدينة ثم يتم تسويتها بين دول المغاربة.

- توحيد العملة في دول المغرب العربي يتوقف على وتيرة الإصلاحات الهيكلية و آليات تنفيذ التقارب بين اقتصاديات المغاربية، إلا أن القرار النهائي هو القرار السياسي في هذه الدول.

المطلب الثاني : ماهية بيانات بانل.

تنشر البيانات الإحصائية إما بشكل سلاسل زمنية أو بيانات مقطعية أو مزيج بينهما وتكون البيانات في هذه الحالة بشكل بيانات سلسلة قطاعية .

إذن إن حزم سلاسل البيانات الزمنية المقطعية (أو البيانات الطولية) هي عبارة عن مجموعة تتألف من سلسلة زمنية لكل مجموعة بيانات مقطعية في مجموعة بيانات [16]

وبعبارة أخرى تعرف بيانات بانل على أنها مزيج من بيانات السلسلة الزمنية والبيانات القطاعية [17]. ومن أهم النماذج لتحليل بانل :

- ✓ النموذج التجميعي .
- ✓ نموذج التأثيرات الثابتة .
- ✓ نموذج التأثيرات العشوائية .

تقتصر بيانات الدراسة على عينة مكونة من ثلاث دول من دول المغرب العربي والمتمثلة في : الجزائر، المغرب، تونس، وهي هنا تمثل البعد المقطعي .

أما فترة الدراسة فهي تمتد من 1990 إلى 2014، وهي هنا البعد الزمني .

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي Eviews7 لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية التي تم ذكرها وكذلك تقدير النماذج القياسية بصيغتها النهائية.

و كانت خطوات الدراسة :

---

[16]– السواعي خالد محمد، " Eviews و القياس الاقتصادي "، الطبعة الأولى، دار الكتاب الثقافي، عمان، الأردن،2002، ص 34 .

[17]– العبدلي عابد، " محددات التجارة البينية للدول الاسلامية باستخدام منهج تحليل بانل "، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد 1، 2010،ص 17 .

- ✓ تم جمع البيانات اللازمة عن متغيرات الدراسة .
- ✓ تم حساب كثافة الصادرات البينية، كثافة الإيرادات البينية، كثافة إجمالي التجارة البينية (وفق القوانين الموضحة).
- ✓ تم تفريغ النتائج بواسطة برنامج Excel على برنامج Eviews7 .

المطلب الثالث : الدراسة القياسية .

1- متغيرات الدراسة :

✓ المتغير التابع : الناتج المحلي الخام (PIB) :

يعني الناتج المحلي الإجمالي مجموع السلع والخدمات التي يوجدها الاقتصاد خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وهو بالتالي يعكس حجم النشاطات الاقتصادية ويوضح مدى التطور أو التقدم المحقق في هذه النشاطات وهذه المتغيرات تدل على الجهد المبذول في المجتمع.

✓ المتغيرات المستقلة :

- كثافة الصادرات البينية، وتحسب وفق ما يلي :

$$X_{i,jt} = x_{i,jt} / (x_{it} + x_{jt})$$

- كثافة الواردات البينية، وتحسب وفق ما يلي :

$$M_{i,jt} = m_{i,jt} / (m_{it} + m_{jt})$$

- كثافة إجمالي التجارة البينية، وتحسب وفق ما يلي :

$$TOT_{i,jt} = (x_{i,jt} + m_{i,jt}) / (x_{it} + x_{jt} + m_{it} + m_{jt})$$

حيث:

$X_{i,jt}$ ← كثافة الصادرات البينية

$M_{i,jt}$ ← كثافة الواردات البينية

$x_{i,jt}$ ← صادرات البينية بين الدولة i و j

$m_{i,jt}$ ← الواردات البينية بين الدولة i و j

x_{it} ← صادرات الدولة i

m_{it} ← واردات الدولة i

x_{jt} ← صادرات الدولة j

m_{jt} ← واردات الدولة j

- **اختبارات التحديد:**

✓ **اختبار لاغرنج(LM) للمفاضلة بين النموذج العشوائي و التجميعي:**

الجدول رقم (2): اختبار(LM) لنموذج كثافة الصادرات البينة على الناتج المحلي.

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	15.844564	(2,71)	0.0000
Cross-section Chi-square	27.676978	2	0.0000

source:Eviews7

الجدول رقم (3): اختبار(LM) لنموذج كثافة الواردات البينة على الناتج المحلي.

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	22.544607	(2,71)	0.0000
Cross-section Chi-square	36.875933	2	0.0000

source:Eviews7

الجدول رقم (4): اختبار(LM) لنموذج كثافة اجمالي التجارة البينة على الناتج المحلي.

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	16.399841	(2,71)	0.0000
Cross-section Chi-square	28.483727	2	0.0000

source:Eviews7

✓ **اختبار Hausman للمفاضلة بين النموذج العشوائي و الثابت:**

الجدول رقم (5) : اختبار Hausman لكثافة الصادرات البينية على الناتج المحلي.

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.060892	1	0.8051

source:Eviews7

الجدول رقم (6): اختبار Hausman لكثافة الواردات البينية على الناتج المحلي

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	2.304834	1	0.1290

source:Eviews7

الجدول رقم(7): اختبار Hausman لكثافة اجمالي التجارة البينية على الناتج المحلي.

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.003600	1	0.3164

source:Eviews7

2- تفسير نتائج الدراسة من الناحية القياسية :

- ✓ يتضح من خلال الجداول رقم 1، 2، 3 لاختبار لاغرنج(LM) أن القيمة الإحصائية لاختبار LM معنوية من خلال قيمة P–value (إذ بلغت في النماذج الثلاثة 0.000)، وعلى هذا الأساس ووفقا لنتائج اختبار LM فإن نموذج العشوائي أفضل من نموذج التجميعي .
- ✓ يتضح من خلال الجداول رقم 4، 5، 6 لاختبار (Hausman) أن الاختبار غير دال إحصائيا عند مستوى 0.05 حيث بلغت في النماذج الثلاثة السابقة بالترتيب، 0.8، 0.12، 0.31، مما يعني قبول الفرضية العديمة و التي تنص على أن مقدرة التأثيرات العشوائية هي الأكثر كفاءة من التأثيرات الثابتة.

✓ من خلال نتائج اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملائمة لدراسة تأثير روابط التجارة البينية على الناتج المحلي.

3- خطوات تقدير النموذج :

- **نموذج أثر كثافة الصادرات البينية على الإنتاج المحلي :**

الجدول رقم (8): تقدير معلمات كثافة الصادرات البينية على الناتج المحلي .

نماذج الانحدار		الثابت	المعامل	R-Square (R^2)	Adjusted R-Square	F-Statistic	Prob (F-S)
الأثار الثابتة(FEM)	Coefficient	19030.85	4586073	0.536902	0.517335	27.43843	0.0000
	Prob	0.0345	0.0000				
الأثارالعشوائية (REM)	Coefficient	18812.76	4609306	0.295695	0.286047	30.64831	0.0000
	Prob	0.4147	0.0000				

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج Eviews7

- **نموذج أثر كثافة الواردات البينية على الانتاج المحلي**

الجدول رقم(9): تقدير معلمات كثافة الواردات البينية على الناتج المحلي

نماذج الانحدار		الثابت	المعامل	R-Square (R^2)	Adjusted R-Square	F-Statistic	Prob (F-S)
الآثار الثابتة(FEM)	Coefficient	3675235.	2692487	0.388416	0.362574	15.03064	0.0000
	Prob	0.0032	0.0262				
الآثار العشوائية (REM)	Coefficient	3867081.	2488544	0.056662	0.043739	4.384742	0.03973
	Prob	0.0668	0.0381				

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج Eviews7

- **نموذج أثر كثافة التجارة الإجمالية البينية على الانتاج المحلي :**

الجدول رقم (10): تقدير معلمات كثافة إجمالي البينية على الناتج المحلي.

نماذج الانحدار		الثابت	المعامل	R-Square(R^2)	Adjusted R -Square	F-Statistic	Prob(F-S)
الأثار الثابتة(FEM)	Coefficient	-509.4508	9893039	0.574115	0.556120	31.90395	0.000000
	Prob	0.9624	0.0000				
الأثارالعشوائية (REM)	Coefficient	-1355.168	10026715	0.352168	0.343294	39.68355	0.000000
	Prob	0.9420	0.0000				

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج Eviews7

و بالتالي تصبح معادلة كل نموذج بالنحو التالي :

- ✓ **نموذج أثر كثافة الصادرات البينية على الناتج المحلي :**

PIB = 18812.76 + 4609306 X

- ✓ **نموذج أثر كثافة الواردات البينية على الناتج المحلي :**

PIB=38670.81+2488544M

- ✓ **نموذج أثر كثافة اجماليالتجارة البينية على الناتج المحلي :**

PIB=1355.168+10026715Total

من خلال المعادلات يتضح أن :

- ✓ إن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في كثافة الصادرات البينة ستؤدي لزيادة الناتج المحلي بمقدار 4609306 وحدة .

- ✓ إن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في كثافة الواردات البينة ستؤدي لزيادة الناتج المحلي بمقدار 2488544 وحدة .
- ✓ إن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في كثافة إجمالي التجارة البينة ستؤدي لزيادة الناتج المحلي بمقدار 10026715 وحدة.

- **معامل التحديد R^2:**

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر في النماذج السابقة على التوالي –حسب الجداول رقم 7، 8، 9، بـ 29%، 5 %، 35%، أي أن كثافة الصادرات البينية تتحكم بـ 29% من التغيرات التي تحدث على الناتج المحلي الإجمالي، ونفس الأمر ينطبق على كل من كثافة الواردات البينية وكثافة إجمالي التجارة البينة إذ تتحكم كل منها على التوالي بـ 5 % و بـ 35% من التغيرات التي تحدث على الناتج المحلي، أما الباقي في كل حالة فتفسره عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج .

- **اختبار فيشر F :**

يهدف هذا الاختبار إلى قياس معنوية النموذج ككل، ومن خلال النتائج المتحصل عليها حسب الجداول رقم 7، 8، 9، إذ قدرت قيمة Prop(F) في النماذج السابقة على التوالي 0.000، 0.03، 0.000، وكل هذه القيم أقل من 0.05 مما يعني أن هذه النماذج لها معنوية إحصائية.

4-تفسير نتائج الدراسة من الناحية الاقتصادية :

بما أن كثافة كل من الصادرات البينية، الواردات البينة، إجمالي التجارة البينية تؤثر تأثيرا ضعيف، فتؤكد هذه النتائج على:

- ✓ ضعف التجارة البينية بين كل من الجزائر، المغرب وتونس .
- ✓ غياب التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، لأن هذا الأخير يعتمد بالأساس على حرية وكثافة تبادل عناصر الإنتاج .
- ✓ إذن عدم وصول هذه الدول إلى تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها كمرحلة تسبق مرحلة توحيد العملة، يؤكد على " **عدم امكانية توحيد العملة بين الجزائر، المغرب وتونس** " في ظل الظروف الاقتصادية الحالية .

الخاتمة:

يعتبر التكامل الاقتصادي عملية تدريجية و متواصلة، حيث تنتقل من حالة التفكك و التجزئة إلى حالة التعاون و التكامل فيما بين الدول، عبر مراحل ودرجات تنطلق من أبسطها ثم تتطور حتى تصل إلى درجات

أعلى للتكامل الاقتصادي وتحقيق الاندماج الاقتصادي التام وهو أقصى مراحل التكامل، و لا يقوم التكامل الاقتصادي بين الدول إلا بتوافر شروط، مقومات ودوافع تعزز كيانه، إذ يعد التكامل الاقتصادي خيارا استراتيجيا لتحقيق النمو و تقدم الاقتصاديات الدول المنخرطة فيه، ويساهم في زيادة حركة المبادلات البينية، إلى جانب تعبئة الموارد المتاحة واستغلالها .

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مسيرة التكامل المغاربي، معتمدين في ذلك على منهجية تمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة : ما مدى مساهمة التكامل الاقتصادي المغاربي من خلال اندماج سياسة الصرف و توحيد العملة على التنمية في دول المعرب العربي ؟

كما أن توحيد العملة بين الجزائر و تونس و المغرب غير ممكن في الوضع الاقتصادي الحالي لهذه الدول، خاصة في ظل عدم استغلال فرص المبادلات التجارية المتاحة بين هذه الدول، وعدم إزالة الحواجز الجمركية أمام سلع، و عدم وجود الحماية للإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، وعدم استغلال الموارد المالية المتاحة –خاصة في الجزائر– في إقامة مشاريع تنموية ذات بعد إقليمي، وعدم التأسيس لمنطقة تجارة حرة مغاربية ، وغياب سياسة تجارية مشتركة، وعدم إنشاء بنك مركزي مغاربي يقوم بمهام المقاصة و التسوية بين المدفوعات الدولية بهدف تعزيز التجارة و حركة رؤوس الأموال بين هذه الدول، و في ظل وجود قيود على صرف العملات في المعاملات النقدية أو الرأسمالية بين هذه الدول .

إلا أن القرار السياسي في هذه الدول هو الأمر الأساسي الذي يتوقف عليه مستقبل اندماج سياسة الصرف و توحيد العملة بين الجزائر وتونس والمغرب.

- **نتائج الدراسة:**

من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:

- ✓ يعتبر التكامل الاقتصادي المغاربي ضرورة ملحة، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تطورات وتحديات، حيث أصبح من غير الممكن بقاء الدول منفردة .
- ✓ تزخر منطقة المغرب العربي بثروات كبيرة ومقومات لو استغلت بطريقة جيدة لساهمت في تسريع عملية التكامل المغاربي .
- ✓ ضعف ومحدودية المبادلات التجارية البينية إذ لا تتجاوز 3 % بين دول اتحاد المغرب العربي .
- ✓ عدم إمكانية اندماج سياسة الصرف و توحيد العملة بين الجزائر، المغرب وتونس في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، التي تتميز باختلاف وضعف البنية الاقتصادية لهذه الدول، و الخلافات السياسية.

- **التوصيات و الاقتراحات:**

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات، والتي تتمثل فيما يلي :

- ✓ إنشاء بنك مركزي مغاربي و تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المغاربية.
- ✓ تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي، وذلك من خلال تغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية .
- ✓ العمل على إنشاء منطقة مغاربية للتبادل الحر والحرص على استكمال بناء مؤسسات الاتحاد .
- ✓ تحسين شبكات الطرق، الموانئ والنقل الجوي، وشبكات الاتصال في المنطقة المغاربية لتفعيل وتنشيط الحركة التجارية .
- ✓ تكثيف عملية التبادل التجاري البيني بين دول المغرب العربي .
- ✓ تحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- ✓ العمل على إيجاد حلول جذرية لتجاوز جميع التحديات التي تقف دون مسار التكامل الاقتصادي المغاربي .